

المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية



ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 18 محرم 1415 - 28 يونيو 1994 ، بالقصر الملكي بالخصيرات افتتاح اشغال المناظرة الوطنية السادسة للجماعات المحلية تحت شعار : « إعلام وتكوين المنتخبين المحليين » بمشاركة 3500 مستشار جماعي إضافة إلى حوالي 150 شخصية مدعوة من بلدان شقيقة وصديقة.

وتميزت الجلسة الافتتاحية بكلمة سامية لجلالة الملك أكد فيها إيمانه الراسخ باللامركزية واعتبر أن المجالس البلدية والقروية هي مهد الديمقراطية الحق وأنه لا ديمقراطية وطنية بدون نجاح الديمقراطية المحلية.

وأوضح جلالة الملك أن اللامركزية تتركز على ثلاثة أسس هي: المنتخب وسلطة الوصاية والوسائل التي يمتلكها المنتخبون وممثلو الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة.

وفي ما يلي نص الكلمة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
حضرات السادة.

إنني مؤمن باللامركزية وإيماني هذا لن ينال منه أي حاجز من الحاجز، مؤمن باللامركزية لأنني أعتقد . وما لاشك فيه أن جللكم بشايطاني هذا الاعتقاد . أن الديمقراطية الحققة لا يمكنها أن تروى النور وتثمر وتترعرع إلا في أحضان المجالس البلدية والقروية، تلك الديمقراطية التي هي مطبقة يوميا في الميدان. فإذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية. إذا لم تنجح الديمقراطية المحلية لن تكون هناك أبدا ديمقراطية وطنية.

إذن، انطلاقا من هذا المبدأ . الذي يساور التكوين والتطوير في الحياة وفي جميع المبادئ لأن الإنسان لم يخلق عالما حتى يكون معلما بل كل منا بدأ حياته في الكتاب ثم بالمدرسة الابتدائية ثم بالثانوية ثم توج هذه الجولة بولوجه الجامعة . أعتبر التمثيل الوطني على الصعيد البرلماني هو آخر المطاف وآخر الجولة يعد أن يكون ذلك المرشح وذلك المغرور بالديمقراطية والعمل الجماعي والعمل الشوري والإستشاري قد ولج قبل ذلك ما قبل الجامعة وهي غريزة السياسية، تلك الغريزة أو الحاسة السادسة التي إن لم تكن لن يكون أبدا أي عمل سياسي . كل منا له غريزة . فالنجار له غريزة والحداد له غريزة والطبيب له غريزة وهلم جرا.

أما الرجل السياسي، فيجب أن تكون له حاسة سادسة تسبق الأحداث حتى لا تسبقه الأحداث كأن بينه وبين من يثلمهم تيار كهربائي لا يقطع ليكون قادرا على شن جر من التدمير أو الاستبشار يجو من الانشراح أو الإحساس برغبات مكبوتة لم تلب أو الشعور بمطامح تريد أن تسير إلى الأمام.

إذن لترجع إلى هذه اللامركزية التي . كما قلت لكم . أؤمن بها إيمانا عميقا لأنها هي المدرسة الحقيقية. هذه اللامركزية ما هي أسسها وعلى ماذا ترتكز. إنها ترتكز على ثلاثة ركائز أساسية. الركيزة الأولى هي المنتخب والركيزة الثانية هي صاحب السلطة وصاحب الوصاية والركيزة الثالثة هي، الوسائل التي لدى المنتخبين ومثلي الدولة ليصلوا إلى تحقيق الأهداف التي خططوها ومن أجلها عملوا ومن أجلها انتخبوا. إن ظهير 1976 . كما في علمكم . حول لرؤساء المجالس البلدية والقروية سلطات هامة ومهمة وواسعة جدا كما أنه من أجل تحقيق التوازن خلق سلطة إدارية لها الوصاية وجعل بين يدي هذا وذاك وسائل بشرية ومادية.

فلننظر أولا إلى العنصر الأول أو المتدخل الأول ألا وهو رئيس البلدية أو الجماعة القروية ومكتبه ومن يحيط به من المنتخبين. عليهم أن يكونوا لا أقول من ناحية التضحية المهني بل ناحية العلم. على دراية تامة بما لهم من سلطات وما عليهم من واجبات. وأظن أن التزور القليل فقط من هؤلاء المنتخبين - مع احترامي للجميع لأنهم كلهم مواطنون ولأنهم كلهم فازوا بشقة منتخبيتهم - هو الذي يعلم ويعرف حق المعرفة ماله من سلطات وإلى أين يمكنه أن يصل ومن أي منطلق يجب أن ينطلق. وهذا تفكير قانوني ضروري أن يكون في فكر المسيرين. فإذا كان المنطلق غير صالح قانونيا فكيفما كانت النتيجة ولو تكن صالحة مشاهدة فهي مرموزة في خلقها وفي تشيها وفي نواها لأنها لم تكن مرتكزة على القانون. فإذا كان يجب أن يكون المنطلق منطقيا قابلا للتطور. والتطور الذي نريده هو التطور القانوني. التطور في دولة القانون والتطور في دولة العدل والتطور الذي يجعل الصغير والكبير في مأمن من جور أي أحد أو جور أية سلطة.

فإذا كان العنصر الأول وهو المنتخب ومن يحيط به في حاجة إلى أن ننور فكره وأن نشري معرفته وأن ندويه ليعلم قيسلم. والعنصر الثاني هو سلطة الوصاية التي تنقسم إلى قسمين: إما وصاية إدارية وإما وصاية مالية. وهذه الوصاية في غالب الأحيان قليلا ما تكون سائرة في الوسط «لا ضرر ولا ضرار». فني بعض الأحيان تكون هذه الوصاية وصاية متشددة وعقيمة وسلبية وفي بعض الأحيان تكون هذه الوصاية مسايرة للأهواء. ويكون صاحبها كأنه ينظر ولا يرى كأن نتجيز أمامه مدن القصدير وهو يمر بها صباح مساء فلا يرى أو لا يبحث عن سهل لتلك مدن القصدير أو يرى أن بعض المنتخبين الذين بيدهم القلم الذي به يوقعون على رخصة البناء قد سمحوا ببناء غير صالح للسكنى ولكن كان هذا السيد الذي بيده الوصاية يعيش في المريخ أو يعيش في بلد آخر. فإذا علمنا أن ننظر إلى قضية الوصاية.

وأخيرا، لنفرض أن المنتخب كان هائلا ولنفرض أن الرصي كان هائلا بقيت الإمكانيات. تلك الإمكانيات التي تنقسم إلى قسمين: أخطرها وأخفها هي الإمكانيات البشرية وتلونها الإمكانيات المادية. الكل يعلم أن المغرب في حاجة إلى أطر من جميع المستويات لتمكين تلك الأطر من أن تطبق على الواقع الرغبات

الواقعية - لا الخلمية - لسكان أي بلدة من البلدات، عليها أن تكون عارفة بالمسالك الإدارية وما أكثر وما أوعر تلك المسالك ولربما هي أصعب من المرور على الصراط يرم القيامة. عليهم أخيرا إنصاف هؤلاء الموظفين لأن جلهم يعيش في قرى تائية لا يجد المدرسة اللازمة لأبنائه ولا يجد السكن اللائق به بل في بعض الأحيان يكون سكنه بعيدا عن مقر عمله فيتحمل مشاق الطريق ومصاريف الوقود وفي بعض الأحيان أو غالب الأحيان يستعمل سيارته الشخصية.

تظهر لكم هذه الأسباب كأسباب طفيفة وثانوية. وأنا أقول لا، فكل شيء لا يجلب الإرتباح لمن يقوم بمسؤولية كيفما كانت قهر لا يجلب الخير ولا يجلب النتائج.

إن البعض من الموارد المالية - كما تعلمون - يأتي من البلديات أو الجماعات المحلية والبعض يأتي من خزينة الدولة.

فحينما نجمع ذلك المبلغ في كئاش الحسابات نجد أنه مبلغ ضخم وهائل يتزايد ويتكاثر سنة بعد سنة. ولكن حينما نرى الحاجيات الملحة الضرورية وبالأخص في العالم القروي نرى أن تلك المبالغ كيفما كان حجمها لا تنفي بالشيء المنتظر منها.

إذن سوف تقولون لماذا هذا التعداد، لأنه تعداد سليمي، فجل المنتخبين لا يعرفون سلطاتهم وأصحاب الوصاية وما لا يطبقونها كما يجب أن تطبق والموارد ليست كافية. لقد كان أول أساتذتي رحمه الله يوصيني بالسؤال. لقد كان يقول لي إمام يا ولدي أن السؤال هو نصف العلم. فهذه الأسئلة أو التساؤلات لم ألقها عليكم فقط بل ألقيتها على نفسي قبل أن ألتقيا عليكم.

أظن أن الوقت قد حان لعقد مناظرة استثنائية للنظر في نتائج المناظرات السابقة ولاستخلاص العبر من الترصيات الناجمة عن تلك المناظرات.

علينا أن ننظر إلى الحصيلة التي حصلنا عليها منذ المناظرة الأولى وما نرى إذا نحن نمنا بهذا أن العمل أن الجرد سيظهر لنا أشياء كثيرة.

أولا : من 76 إلى 94 تغير المغرب وكم تغير ولله الحمد، لقد تغير كما وكيفا. ثانيا زاد عدد سكانه. وثالثا ارتفع مستوى مطامح السكان وقاموا بهما الذي كانت آنذاك قابلة لاقتناعا بإدات البيرم من الأسس وأصبحوا يريدون أكثر. ثانيا إذا نحن ننظر إلى هذه المعساة التي حصلنا عليها منذ تلك المرة الأولى، لا ننظر إلى...

العناصر الثلاث التي تكون أساس اللامركزية، علينا أن ننظر في المنتخب وتكوينه وفي تكوين من يعينه به لأن رئيس المجلس البلدي لا يعمل وحده. فله مكتب وله موظفون. فعلينا إذن أن نكون رئيس المجلس البلدي ومكتبه والموظفين وعلينا أن ننظر في قوانين الوصاية وأن نجعلها متطابقة مع واقع اليوم ومع تكويننا لرجال اليوم، فرجال اليوم - والله الحمد - رجال أحسن في هذا المضمار ممن سبقهم قبل 15 سنة وسيكونون أحسن في العشر سنوات المقبلة لا من ولاية ولا من منتخبين. وعلينا أخيرا أن نرى في الموارد وفي الإمكانيات البشرية والمالية. فلذا أهيب بكم أن تتصلوا ببنكم، فعلى مكتب هذه المناظرة بالإتصال مع وزارة الداخلية. وفي هذا الصدد تكلف السيد الوزير الأول بالتنسيق مع الوزراء الآخرين كلهم ومع الجماعات المحلية. إنتخاب نخبة من المتناظرين الذين تعاقبوا على هذه المناظرة. وقبل الدخول البرلمان المقليل - إن شاء الله - أريد أن تكون لدي حصيلة عن أعمالكم. وفي نظري، أحسن خدمة يمكنكم أن تقدموها في هذه المناظرة الاستثنائية هي إن أمكنكم أن تشطبوا على نصف النصوص الموجودة وبذلك تكونوا قد عملتم خيرا كثيرا جدا.

فحينما كان النبي صلى الله عليه وسلم في سبيلنا الدنيوية والدنيوية يقول «يسروا ولا تعسروا». لم يكن يستثني من هذا الحكم حياتنا الجماعية. إذن يسروا ولا تعسروا. فإذا نحن لم نصل إلا إلى تشطيب نصف القوانين والرسائل الدورية والقوانين التنظيمية سنكون قد قمنا بعمل جليل.

وأخيرا، حضرات السادة - أريد أن ألفت نظركم إلى كنز أنتم ناعمون عليه ولا تعرفونه ألا وهو الجمعيات التي تغطي الآن المغرب كله تقريبا، تلك الجمعيات التي حرصنا على خلقها لتكون أولا لاسياسية ولتبقى أخيرا لاسياسية. لا نريد لتلك الجمعيات أن تكون متشعبة أو أن تدبر بكلمات أو بوحى من حزب من الأحزاب. أريد لتلك الجمعيات أن تكون ما تحتاج إليه - ملتقىها - فالملتقى يحتاج إلى مربين. وفي تلك الجمعيات نجد الأساتذة ونجد الفرقاء ونجد المحامين الذين يمكنهم أن يملأوا المنابر وأن يملأوا دروسا ليلية وأن يكونوا تكوينا حداثيا. وفي تلك الجمعيات نرى رجال أعمال ورجال إمامة. أريد أن يخرجوا من بلادهم وأن يبعثوا في بلادهم. وأن يبعثوا في بلادهم من قبلهم مع هذا أو هذا.

بسم الله الرحمن الرحيم

بالسياحة وإما بالصناعة الثقيلة أو الحفينة وتتناز بكل ما يكون التجهيز إما الأساسي أو شبه الأساسي للقري وللمدن. وكما قلت لكم، فالدولة لا يمكنها أن تعمل أكثر مما تعمل. والمغرب -ولله الحمد- غني وثري ورجائنا -ولله الحمد- قد أعطاهم الله أصنافا وأصنافا من الغنى الفكري والروحي. فعلى أبناء هذه الجمعيات أن يتجندوا وأن يذهبوا إلى الخارج ليعرفوا بمنطقتهم ليجذبوا إليها الأموال والسراح ومواسم عالمية للثقافة والفن ولكن على شرط أن تكون تلك الجمعيات وتبقى غير مسيسة، لاسيما لها إلا ارتباطها بدينها أو بتأجيتها.

ولي أمل أرجو الله سبحانه وتعالى أن يحققه -ومسبها أرجو أن تقولوا كلكم معي آمين- هو أن أسمع أو أن أرى يوما من الأيام عاملا من عمال المملكة وجمعيته شخصين أو ثلاثة منتخبين من عمالته في يدهم حقيبة واحدة وملف واحد يسرون كرجل واحد يدا في يد ويترقون باب الوزارات كرجل واحد ويتجندون كلهم كرجل واحد للخروج في أقرب وقت ممكن بملف واحد حتى يجعلوا ذلك الملف الذي كان حلما حقيقة. ولم لا.

لم يرى المنتخب رجل السلطة كأنه عدو. ورجل السلطة يرى في المنتخب كأنه خصم. أهل لا تجمعنا كلمة التوحيد؟ أهل لا تجمعنا المواطنة؟

إذا كانت هناك منافسة «ففي ذلك قليتنا ناس المتنافسون»، فأساعد أيامي -وأقول اللهم آمين- حقق هذا الحلم -أسعد أيامي هو يوم أعلم أن ثمة من المقاربة منهم من هم رلاة ومنهم من هم منتخبون جازوا لمدة سبعة أيام للرباط بملف واحد في حقيبة واحدة يترقون بابا واحدا بل يحاصرون هذه الوزارة حتى تقول نعم ويحاصرون تلك الوزارة حتى تقول نعم. وما أنكم قلت معي آمين، فلن يغيب الله ظنتنا إن شاء الله. «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم. والسلام، ليحكم ورحمة الله.